



الجامعة الأولى

المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

17-18 أبريل 2019

مذكرة تقديمية

لقد تم إطلاق مشروع «نساء شريكات في التقدم» سنة 2018 من قبل جمعية جسور «منتدى النساء المغربيات» بالشراكة مع كرسي جبران خليل جبران بجامعة ماريلاند (University College Park, Maryland). هذا المشروع مدته عامين، وهو جزء من برنامج «تعزيز قيادة النساء والسياسات المُدمجة للنوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» المنبثق عن مبادرة الشراكة بالشرق الأوسط.

ومن أجل إنجاح هذا المشروع تمت تعبئة مجموعة من القيادات النسائية المغربية التي تمثل مختلف المشارب المهنية، ونساء القانون، والبرلمانيات، ورئيسات المقاولات، وناشطات في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء، والنقابيات، والمناضلات السياسيات، والفنانيات، ووجوه إعلامية، وجامعيين، وأخيرا الشباب الناشط داخل الجمعيات وطلبة الجامعات.

وقد استهدف هذا المشروع تحليل المعوقات التي تواجه المرأة المغربية خلال مسارها المهني، وتقييم التقدم المحقق على مستوى السياسات العمومية من أجل مشاركة نسائية أكثر إنصافاً ومساواة في المجتمع المغربي على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأكاديمية والثقافية والإعلامية والبيئية.

وقد مكن هذا المشروع النساء القياديات من المساهمة البناءة في التفكير كمناضلات وفاعلات في مجال حقوق النساء، حيث اختارت القيادات النسائية العمل على محورين دَوَيَّ أولوية: **تعزيز المساواة والمواطنة، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات**. هاتين الأولويتين كانتا موضوع خطة عمل شاملة، حرصت كل امرأة قيادية من جانبها على العمل في محيطها النضالي أو المهني من أجل تفعيل مضامين أحد المحورين اللذين تم تحديدهما في المرحلة الأولى من المشروع.

ولقد تم عقد العديد من الأنشطة واللقاءات لتعزيز النقاش وإعادة تقييم القواعد القانونية، حيث أسفرت هذه الأنشطة عن مجموعة من التوصيات الهامة وتشخيص لا يمكن دحضه: فعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال عقد من الزمن في مجال حقوق المرأة، خصوصا الحقوق المدنية والسياسية، والمساواة بين المرأة والرجل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تبقى مساواة رسمية بحكم القانون، فإنها لم تَرَقْ بعدُ إلى مساواة فعلية.

لقد عرف المغرب تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان، تُوجَّه بالتوقيع على العديد من الالتزامات الدولية، منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). كما صادق في سنة 1979، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

هذا، بالإضافة إلى انضمامه إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو 21 يونيو 1993)، حيث وضع مجموعة من التحفظات، لم يتم بسحبها إلا في سنة 2011، خاصة تحفظه على الفقرة 2 من المادة 9 والمادة 16 من اتفاقية «سيداو»، وشرع في إيداع إشعار سحب التحفظات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 7 أبريل 2011. وفي سنة 2015، اعتمدت الحكومة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالإضافة إلى تبني المغرب ل «إعلان ومنهاج عمل بيجين» في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، فهو اعتمد النصوص الناجمة عن دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين «المرأة في سنة 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين».

لقد التزم المغرب، في سنة 2000، إلى جانب 190 دولة على تبني إعلان الألفية، والعمل على جعل سنة 2015 موعدا أقصى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، وتخصيص ثلث مناصب المسؤولية لهن داخل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي جميع هيئات صنع القرار. ومنذ سنة 2015، انخرطت البلاد في البرنامج العالمي الجديد «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030» الذي يجعل المساواة بين الجنسين في قلب خارطة الطريق.

كما أطلقت المملكة المغربية عمليات طموحة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بدعم من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، مصحوبة بإصلاحات إقليمية وُقِّرت فرصاً اقتصادية هام للجهات.

وبالإضافة إلى ذلك، دسَّنَ المغرب سنة 2011 مسار ديمقراطي، كان من سماته دستور تاريخي، كرس المساواة بين الجنسين في الفصل 19 منه، وخلق هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما نص على إحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

وعلى المستوى المؤسسي، واكبت الاستراتيجيات الوطنية مسار تعزيز حقوق المرأة. حيث كانت الانطلاقة الأولى مع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية سنة 1999، التي أُعدت بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية التي كان هدفها إنهاء عدم المساواة وتحسين وضع المرأة من خلال محو الأمية والتعليم، والتشغيل، والصحة والأحوال الشخصية.

كما جرى وضع وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية بغية تعزيز المساواة الرسمية بين الرجل والمرأة. وذلك على غرار: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2002)؛ والاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة من خلال إدماج مقاربة النوع في البرامج والسياسات التنموية (2008)؛ الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام (2004)؛ الأجنحة الحكومية للمساواة (2011-2015)؛ إستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (2016)؛ والخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012-2016 و 2017-2021.

وجدير بالإشارة، أنه قد تم مؤخرا إقرار مجموعة من الأليات التشريعية والمؤسسية لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار السياسي وإنزاله على أرض الواقع، كالقانون 13-103 لمكافحة العنف ضد المرأة الذي تمت المصادقة عليه في 2018؛ والقانون 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

و مع ذلك، فبالرغم من التقدم المحقق، يلاحظ أن هناك بطئا في تفعيل هذه الإصلاحات، خاصة تلك التي تعنى بحقوق النساء. فالمجالات التشريعية والمؤسسية تعرف هيمنة من قبل الرجال، كما أن الافتقار إلى الإرادة السياسية والمعيقات السوسيو- ثقافية هي الحواجز الرئيسية التي تحول دون تقدم النساء. ناهيك على أن المشاركة المنصفة للمرأة في الإصلاحات الكبرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها المغرب لا تزال دون مستوى انتظارات المجتمع المدني، في حين تظل المبادئ الدستورية حبرا على ورق.

فالتمييز وانتهاك حقوق النساء لازال مستمرا، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الممارسة، حيث تفتقد العديد من التشريعات الوطنية إلى الانسجام مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ومع روح وفلسفة دستور 2011. في حين تظل المجالات الاقتصادية والسياسية أكثر انفتاحا على الرجال. فالمعيقات السوسيو- ثقافية تقاوم أي شكل من أشكال المساواة بين المرأة والرجل، إلى درجة أن فقدان أو تجميد هذه المكتسبات المحققة يثير مخاوف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

في هذا الإطار، لاحظ تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب الصادر سنة 2015 إلى أن تحقيق المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء لازال أمرا بعيد المنال مادام المغاربة مستمرين في التمييز بينهم، ومادامت المرأة تحرم من تكافؤ الفرص في التعليم والتشغيل، ناهيك عن استبعادها من مراكز صنع القرار. ووفقاً لنفس تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صنَّفَ المغرب في تقرير فجوة النوع أو الفجوة الجندرية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي 2014) في المرتبة 137 متأخرا عن تونس (المرتبة 119) والجزائر (المرتبة 128) ومصر (المرتبة 135).

ورغم مرور عقد على هذه الإصلاحات الطموحة، فالنتيجة على أرض الواقع لا ترقى إلى حجم الانتظارات: فالمرأة المغربية لا تتمتع بكامل حقوقها. سواء تلك المنصوص عليها في مثن الوثيقة الدستورية أو تلك الحقوق المذكورة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

ويعد عقد هذه الجامعة الأولى أكثر ضرورة لفتح نقاش موسع على المستوى الأكاديمي والعلمي حول الأسباب الرئيسية لعدم فعالية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، والتي هي امتداد للحقوق المدنية والسياسية. ذلك أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة (الإسكان ، التشغيل، الماء، الرعاية الصحية، التربية والتعليم... إلخ) تعد حقوقاً أساسية في قلب إشكاليات الفقر واللامساواة الاجتماعية التي تمس النساء على الخصوص.

وستكون هناك أربعة محاور في قلب التفكير والنقاش:

« عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة؛

« الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية؛

« الحقوق الاقتصادية والمرأة المقاوله؛

« إدماج المرأة في سوق العمل والحماية الاجتماعية.

إن رفع مستوى النقاش حول مسألة حقوق النساء على المستوى الأكاديمي والعلمي ليس من قبيل الصدفة، فالجامعة كمؤسسة مستقلة، تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع. فهي تساهم من خلال التدريس والبحث في إعداد أجيال جديدة، مواطنات ومواطنين، قادرين على المساهمة في تنمية بلدهم ورفاهية مجتمعهم ومواجهة التحولات المجتمعية المستمرة.

وسَيُشكّل هذا اللقاء، من خلال تناول المحاور الأربعة الموضوعة للنقاش، فرصة لإعطاء مساحة أكبر للتفكير وتقاسم الآراء بين الجامعيين والسياسيين والمؤسسات والمناضلين والطلبة حول حاضر ومستقبل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء اللواتي يشكلن نصف سكان المغرب.